■ انطلاقاً من حرص المؤتمر الشعبي العام على ترسيخ مبادئ العملية الديمقراطية السليمة في المجتمع وتمهيد سير خطواتها بكل شفافية وصدق والحفاظ عليها من التعثر ومنع محاولات إلقاء المزيد من الاحجار في الطريق المؤدية الى صندوق الاقتراع.. جاء اتفاق المبادئ الذي اعلن قبل شهر الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك بهدف اجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد ولكن يبدو ان هذا الاتفاق لن يستمر طويلاً فقد عاودت احزاب المشترك من جديد لممارسة سيناريوها المتكرر قبل أي استحقاق ديمقراطي.. والمتمثل في عدم الالتزام بالدستور والقانون والبحث عن اتفاق يوقع – ثم التشكيك فيه واعلان عدم الاتفاق في محاولة للخروج من هذا كله وإلقاء المسئولية على غيرها.. واختلاق الاعذار.

قبل ايام اعتبرت احزاب اللقاء المشترك في بيان لها بان وثيقة الاتفاق تمثل الحد الأدنى لضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة وقالت ان المؤتمر يماطل في تنفيذ بنوده وانها ستقاطع الانتخابات من جديد.. والسؤال المطروح هل هذا صحيح فعلاً؟! وماهي اهداف المشترك الحقيقية؟!!

تالياً : في التحقيق آراء عدة تلخص نوايا المشترك الى الحصيلة :

بدأ بالدستور وانتهى باتفاق المبادئ

«المشترك».. قصة الهروب الكبير

تحقيق: نجيب شجاع الدين

■ في البداية يقول الاخ ناصر العطار رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر الشعبي العام :

– ان المتتبع لنشاط احزاب اللقاء المشترك ومن منظور وطني وبعين متجردة عن الولاءات الضيقة بلاشك سيجد تلوناً وتغيراً عجيباً في العبارات والخطابات والبيانات التي تنشرها تلك الاحزاب والتي تسعى من خلالها الى تشويه صورة اليمن المشرق وتجربته الرائدة في تكريس النهج الديمقراطي منهجاً وسلوكاً من خلال تعمد قلب الحقائق، واختلاق الذرائع والكيد..

مؤكداً ان تقولات تلك الاحزاب منذ الامس البعيد اي ما بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م وبالذات خلال الانتخابات النيابية للدورتين ٩٣ – ١٩٩٧م وحتى الانتخابات المحلية ٢٠٠١م والنيابية ٢٠٠٣م والى اليوم خلال الفترة التي سيتم فيها اجراءات الانتخابات الرئاسية والمحلية.. لم تتغير فهي تسعى الى تحقيق هدفها المذكور سابقاً وتعطيل سير العملية الديمقراطية.

واشار العطار الى العديد من الحقائق التي تدحض افتراءات وادعاءات احزاب اللقاء المشترك.. ومنها بنود اتفاق المبادئ حول ضمانات اجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وآمنة في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة.. والموقع بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك وما تم تنفيذه من قبل حزب المؤتمر الشعبي العام وعدم التزام احزاب المشترك بتنفيذ ما ورد في اتفاق المبادئ.

اساءة للديمقراطية

● وكون احزاب اللقاء المشترك قد اجمعت على الاعتماد على قلب الحقائق والذي تناولته في البيان الصادر عنها والذي تضمن تحديد موقفها من اتفاق المبادئ بعد التطرق في مقدمة بيانها الى انه واستشعاراً منها بمسئولياتها الوطنية وتجسيداً للمبدأ الدستوري باهمية مبدأ التعددية السياسية والحزبية كأساس للنظام السياسي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع والتي حرصت على انقاذ الاجراءات الدستورية والقانونية لضمان انتخابات حرة ونزيهة.. الخ ما جاء بمقدمة البيان الصادر عن اللقاء المشترك وسعت الى ايراد مزاعم بمخالفات وخروقات اسندتها للمؤتمر وسنكتفي بالرد على تلك المزاعم من الدستور والقوانين النافذة والوقائع وعلى النحو الآتي:

١- لم يتضمن بيان احزاب اللقاء المشترك كافة بنود الاتفاق حيث أهمل البنود التي لم تلتزم بتنفيذها ومنها البند الثاني المتعلق بتشكيل لجان الاقتراع والفرز فهي الى الآن لم توافق اللجنة العليا للانتخابات باسماء المرشحين من قبلها وفقاً للحصة المحددة بالبند في حين ان المؤتمر التزم بموافاة اللجنة العليا بذلك.

٢- تضمن بيان احزاب اللقاء المشترك الاشارة بالكيد لبنود الاتفاق وبعبارة مضللة ومتناقضة عن ما تضمنته مقدمة البيان الصادر عنها والتي اشير بها الى انها تسعى الى تنفيذ الدستور والقوانين النافذة ونوجز ذلك بالآتي:

أ) التدخل السافر في أعمال اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ورد بالفقرات (٤.٣.٢) من البند الأول من البيان والتي تضمنت الاشارة الى اقتناع اللجنة العليا عن توزيع مهامها فيما بين اعضائها وعدم تمكين العضوين المضافين للجنة من ممارسة أعمالهما وهذا يتنافى مع مبدأ استقلالية وحيادية اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لنص المادة (١٥٩) من الدستور والمواد (٣٢،٢٩،٢٤) من قانون الانتخابات العامة.

ولن نخوض بالتفاصيل للرد على ما ورد ببيان المشترك والذي تضمن مزاعم كيدية حول عمل الفريق القانوني واختلال السجل الانتخابي وممارسة الدعاية لرئيس الجمهورية واستغلال امكانية الدولة للنزول الميداني من قبل المحافظين ومدراء المديريات.. الخ وسنكتفي بالتوضيح بالآتي:

١- لم تسع احزاب اللقاء المشترك الى العمل الجاد الى تصحيح وتعديل جداول الناخبين خلال الفترة المحددة لتقديم طلبات الادراج والحذف للجان الاساسية بالدوائر الانتخابية وتقديم الطعون ضد قراراتها للمحاكم الابتدائية والاستئنافية والتي نفذت خلال الفترة من ٨ / ٥ – ١٨ / ٧ / ٧ / ٢٠٠٦ك وفقاً لأحكام قانون الانتخابات ولائحته التنفيذية ودليل الطعون ذات الصلة الصادر عن اللجنة العليا للانتخابات.

وهذا يتنافى مع مبدئها المشار اليه بمقدمة البيان الصادر عنها لعملها نفاذ الدستور والقوانين كما اشير في مقدمة البيان.

وفيما يتعلق بعمل الفريق القانوني فالمؤتمر قد سعى ومنذ التوقيع على اتفاق المبادئ الى تسمية ممثليه وابلاغ اللجنة العليا بذلك والذين مارسوا مهامهم وفقاً للمهام المحددة بالبند (ثالثاً) من اتفاق المبادئ والحرص على ان تنفيذ المهمة في اطار اللجنة العليا وفي أقرب وقت كما اشير باتفاق المبادئ وبما يؤدي الى اجراء الانتخابات في موعدها المحدد دستوراً وقانوناً.

٢- ما اشير الى ان المؤتمر يستخدم الاعلام الرسمي للدعاية لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كمرشح لرئاسة الجمهورية والنزول الميداني للمحافظين والمدراء.. الخ فالتوضيح عن كيدية تلك المزاعم هو بالاشارة الى الآتي:

أ) ان جماهير الشعب هبت الى العاصمة من عموم المحافظات لتناشد الرئيس ليعدل عن قراره بالترشيح لرئاسة الجمهورية.

ب) ان رئيس الجمهورية يمارس مهامه وأنشطته المنصوص عليها بالدستور وفقاً لنص المادة (١١٠) من الدستور والتي تشير الى ان رئيس الجمهورية يعمل على تجسيد ارادة الشعب واحترام الدستور والقوانين وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ واهداف الثورة اليمنية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة.. الخ كما يقوم بتنفيذ مهامه المحددة بالمادة (١١٩) من الدستور

■ العطار : الحقائق تدحض افتراءات احزاب اللقاء

■ الشامي : المؤتمر يرفض الابتزاز السياسي

□ ناصر العطار □ طارق الشامي □ مريم الجوفي

■ د. الجوفي : «المشترك» يحاول الدفع بالبلاد الى فراغ دستوري

■ البصير : أهداف المشترك سياسية وليست قانونية

ضمانات الدستور والقانون

وبالتالي يتضح مما سبق ان فترة الدعاية الانتخابية لم تبدأ بعد والتي وفقاً لقانون الانتخابات ستقوم اللجنة العليا باعلان الفترة المحددة ولذلك فإن ماتقوم به حكومة المؤتمر ماهو إلاّ تنفيذ لبرنامج عملها وتنفيذ لقرارات وتوصيات الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع.. وما يثبت وينشر عبر الصحف الرسمية ليس فيه أي مخالفة كما يدعي بيان المشترك. وبشان ضمانات اجراء انتخابات حرة ونزيهة فإن الدستور وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء والتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا وضعا كافة الضمانات للعملية لعل أبرزها ان اللجنة العليا للانتخابات أسند اليها وضع الضوابط والاجراءات المتعلقة بممارسة الدعاية الانتخابية بالتساوي بين المرشحين وعبر وسائل الاعلام والصحف الرسمية كما ستتولى اللجان الاصلية وضع الاجراءات المتعلقة باقامة المهرجانات وتعليق اللافتات والصور الدعائية للمرشحين لمرشحي انتخابات المجالس المحلية وايضاً بالتساوي بين المرشحين..

اضافة الى ان القانون تناول جميع المخالفات الانتخابية التي قد ترتكب اثناء ممارسة الدعاية وحدد وصفها وفقاً لاحكام الباب الرابع والخامس لقانون الانتخابات الاحكام الجزائية. ومشيراً الى ان اسواها استخدام المساجد والمنابر لممارسة الدعاية الانتخابية والاعتداء على اللافتات الدعائية للمرشحين، التجريح والتشهير بالمرشحين والخداع او التدليس على الناخبين.. وغيرها من المخالفات.. كما كفل القانون للمتضررين اللجوء الى تقديم الشكاوى والدعاوى للجان الاشرافية والاصلية بالاضافة الى الجهات المختصة قضائياً برفع الدعاوى من قبل المتضررين.

واضاف العطار : ان هناك اجراءات اخرى تتعلق بضمانات سير عملية الاقتراع والفرز والتي حددت في قانون الانتخابات ولائحته التنفيذية والادلة الصادرة عن اللجنة العليا بحيث لا تشكل اي من لجان الاقتراع والفرز من حزب واحد كما لايجوز تعيين رئيس او عضو لجنة اشرافية له صلة قرابة بأحد المرشحين.. وسيكون للمرشحين مندوبون على مستوى كل صندوق يتولون متابعة عملية الاقتراع والفرز.

الى ذلك سيكون لكل الاحزاب مراقبون الى جانب مراقبي الهيئات الشعبية والاجنبية.

ابتزاز سياسي

● وفي تعليق للاخ الأستاذ طارق الشامي – رئيس الدائرة الاعلامية بالمؤتمر الشعبي العام قال :

– ان من حق الاحزاب والتنظيمات السياسية اتخاذ مواقف او قرارات تخصها لكن المؤتمر غير مستعد للخوض في مساومات ولن يقبل بابة ضغوط او ابتزاز سياسي.

ساخراً من قول اللقاء المشترك بأن الحزب الحاكم يحرض المؤسستين العسكرية والامنية ضده وقال : اذا كانت احزاب اللقاء المشترك ترى أنها متضررة او مستهدفة من جراء رفع معنويات القوات المسلحة والامن وتوعيتها بمسئوليتها في الحفاظ على الوطن والتصدي لكل من يحاول المساس بأمنه ووحدته واستقلاله فإن ذلك يخص المشترك..

لماذا الموافقة.. ولماذا الهروب؟

● اما الدكتورة مريم الجوفي – استاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء فتتساءل :

– اذا كانت احزاب اللقاء المشترك تحكم على اتفاق المبادئ بالفشل منذ البداية لماذا سارت فيه منذ البداية ايضاً.. اعتقد ان موقفها الحالي من الاتفاق يأتي لمزيد من الابتزاز.. وقالت:

ان احزاب اللقاء المشترك بعد ان وافقت بملء ارادتها وتم اعلان موافقتها على اتفاق المبادئ على الملأ.. لان تتحجج منه باثارة العديد من الاقاويل والتشكيك في البنود الواردة في هذا الاتفاق الذي كان الغرض منه هو الوصول الى صيغة مشتركة للتعامل مع المرحلة التي تمر بها البلاد بشكل عام.. وان تمر العملية الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات بسلام وان يشارك فيها جميع الأطراف.

وأكدت ان اثارة المشترك لمثل هذه الاقاويل هو للتنصل مما تم التوقيع عليه من قبلهم. واضافت الجوفي اعتقد ان ماتنشره صحف المشترك حول اتفاق المبادئ لايخدم الوطن والمصلحة العليا للبلد وبالذات التشكيك في المبادئ والمصالح الوطنية العليا.. وهذا غير جائز ولايتفق مع ما تم الاتفاق عليه. وقالت الدكتورة مريم : ان احزاب المشترك بعد ان تحقق لها الكثير من المنجزات والمكاسب حيث تم تعيينهم في أهم لجان اللجنة العليا للانتخابات اللجنة الامنية والعلاقات الخارجية والكثير من المواقع وصلت اليها بناء على هذا الاتفاق والموقع.. الآن تريد التشكيك بما ورد فيه من بنود وذلك بهدف عرقلة العملية الانتخابية برمتها وجعل البلاد تتعرض لفراغ دستوري وهذا لايجوز لأي مخلص وطني ان تصل البلاد الى هذا الموقف الخطير.

غير قانوني

● في حين يرى الاستاذ عبدالفتاح البصير – نقيب المحامين:

– ان اتفاق المبادئ لم يكن له أي داع.. مشيراً الى انه في قانون الانتخابات وقانون الاحزاب تحكم العلاقة السياسية بين كل الاحزاب سواء في الانتخابات او غيرها وبالتالي فهذا الاتفاق لايرقى الى مستوى القانون.. وقال ان مواقف المشترك من اتفاق المبادئ يأتي لتحقيق اهداف سياسية ليست قانونية.. ولا شيء أكثر من ذلك لانها لا تريد الالتزام بالقوانين.. وكان الأولى الالتزام واتباع قانوني الانتخابات والاحزاب المقر من مجلس النواب والاحزاب وليس البحث عن اتفاق المبادئ ثم الخروج عن القوانين كلها.

تزييف «المشترك» للحقائق يعكس حالة اللاتوازن داخله

الديمقراطية اليمنية.. هل هي بحاجة إلى تزوير؟!

صنعاء-عبدالفتاح الأزهري

■ كذّاب أحزاب اللقاء المشترك أن تحيل كل ما هو ايجابي الى سلبي وأي نجاح الى فشل، هكذا تخاطب الداخل والخارج معاً..

الجديد هنا أنهم خرجوا علينا بنظرة استباقية للانتخابات القادمة.. من الآن حكموا عليها بالتزوير.

وهنا يكون السؤال: التجربة الديمقراطية اليمنية بمحطاتها المختلفة التي لامست النضج.. هل هي في حاجة الى تزوير؟؟

■ الكبسي : الشائعات المضللة لا يطلقها إلاّ ضعيف

■ العمراني : الرئيس مؤسس التجربة الديمقراطية والأحرص على نزاهتها

أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء: أن هذه الشائعات يجب أولاً أن نقف وننظر من يطلقها ولماذا في هذا التوقيت.. الكل في الداخل يعرف ذلك.. كما أن التجارب الانتخابية السابقة تعاملوا معها بنفس الطرح رغم الشهادات من المنظمات الدولية التي أكدت تقاريرها بنزاهة الانتخابات السابقة.. علينا أن ننظر لمن يطلق هذه الاشاعات والترهات، أن نقف أمام رصيدهم الديمقراطي والسياسي سنجد أن بعضها لم يحصل على مقعد واحد.. هذه الشائعات لا يطلقها إلاّ ضعيف لا يملك رصيداً بين الجماهير.. إنهم حقيقة يخشون الاحتكام الى الصندوق، لأنهم في قرارة أنفسهم يدركون أن المواطن اليمني قد شب عن الطوق ولن يقبل بأية محاولات لتغييب عقله ودوره في العملية الديمقراطية والممارسة الانتخابية القادمة.

محطات ديمقراطية

ويلخص الدكتور فيصل هزاع العمراني – أستاذ مساعد جامعة ذمار– الموضوع بقوله: لقد مرت المسيرة الديمقراطية في اليمن عبر محطات كثيرة، وشهدت انتخابات متعددة نيابية ورئاسية ومحلية واضحى المواطن اليمني اليوم أكثر وعياً ومسئولية يدرك ماذا يعني صوته ولمن يجب أن يعطيه، لن يسمح لمن يحاول أن يزيف وعيه أو يجر صوته لمن لا يستحق.. وفوق ذلك فإن الانتخابات القادمة ستكون منعطفاً جديداً يضاف الى هذه المسيرة التي يراقبها العالم ويطّلع عليها وعلى خطواتها عبر المنظمات الدولية المختلفة التي ستراقب أيضاً العملية الانتخابية القادمة حتى نهايتها.. ونحن اليمانيين نفتخر بهذا النهج الديمقراطي ولن نسمح لأحد بتزوير أوراقنا أو تشويه هذا النهج الذي قد لا يعجب البعض.

■ الكميم : «المشترك» ينتهج سلوكاً يتجاوز الخطوط الحمراء ويستهدف مقدرات الوطن

مؤسس التجربة

ولأن الانتخابات الرئاسية واحدة من أهم أركان العملية الديمقراطية لإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.. يبدو من الممكن أيضاً أن نضع السؤال الذي بدأناه بناءً على تشكيك أحزاب المشترك في نزاهتها أيضاً بحاجة الى تزوير والتفاف كما تدعي تلك الأحزاب؟!.. يجيب على ذلك الدكتور أحمد الكبسي: علينا أولاً أن نرفع الشكر والتقدير لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عندما حرص على ممارسة الاستحقاق الانتخابي عام ٢٠٠٣م، وكانت المنطقة حينها تشهد الحرب في العراق وذلك ما أشادت به المنظمات الدولية الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني من حيث الأداء المميز للممارسة الديمقراطية في تلك التجربة.

نحن نقول إن على تلك الأحزاب بدلاً من أن تنشغل بتلك الترهات أن تقدم برامج انتخابية يقتنعون بها المواطن ثم بعدها يتحدثون عما يسمونه بالمخالفات.

أما الدكتور فيصل العمراني فيقول: إن الرئيس علي عبدالله صالح جاء الى سدة السلطة عبر الانتخاب في مجلس الشعب التأسيسي في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، وجميعنا يعرف الظروف التي كانت تمر بها اليمن حينها ليقود السفينة ويمضي بالوطن نحو آفاق مستقبلية محققاً، للشعب منجزات ومكاسب عظيمة في التنمية والاقتصاد ونشر الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، وهو صاحب الفضل الأكبر في تحقيق وحدة اليمن وترسيخ النهج الديمقراطي الذي أصبح نموذجاً في المنطقة بشهادة المجتمع الدولي، هذا السجل والرصيد الناصع يجعل من الرئيس علي عبدالله صالح زعيماً وطنياً وشعبياً وشخصية تاريخية لا يحتاج للتزوير للفوز بانتخابات سبتمبر القادم بل إنه يؤكد ويريد أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة لتكون اضافة لرصيده الوطني المشرف.. لن يقبل أو يسمح لمن يحاولون تشويه هذه الصفحات البيضاء بتزوير الانتخابات القادمة كونها ستكون مرحلة تتويج المنجزات.